



SPECIAL TRIBUNAL FOR LEBANON

المحكمة الخاصة بلبنان

TRIBUNAL SPÉCIAL POUR LE LIBAN

أمام غرفة الدرجة الأولى

STL-11-01/T/TC

رقم القضية:

أمام:

القاضي دايفيد ري، رئيساً
القاضية جانيت نوسورثي
القاضية ميشلين بريدي
القاضي وليد عاكوم، قاضٍ رديف
القاضي نيكولا لتيري، قاضٍ رديف

السيد داريل مونديس

رئيس قلم المحكمة:

18 أيلول/سبتمبر 2014

تاريخ المستند:

الإنكليزية

اللغة الأصلية:

علني

نوع المستند:

المدعي العام
ضد

سليم جميل عيَّاش
مصطفى أمين بدر الدين
حسن حبيب مرعي
حسين حسن عنيسي
أسد حسن صبرا

قرار بشأن تدابير حماية الشهود PRH076 و PRH155 و PRH256 و PRH507

محامو السيد سليم جميل عيَّاش:

السيد يوجين أوساليفن
السيد إميل عون
السيد طوماس هانيس

مكتب المدعي العام:

السيد نورمان قاريل
السيد غرييم كاميرون
السيد ألكسندر ميلن

محامو السيد مصطفى أمين بدر الدين:

السيد أنطوان قرقماز
السيد جون جونز
السيد إيان إدواردز

الممثلون القانونيون للمتضررين:

السيد بيتر هينز
السيد محمد ف. مطر
السيدة ندى عبد الساتر أبو سمرا

محامو السيد حسن حبيب مرعي:

السيد محمد عويني
السيدة دوروتيه لوفراير دو إيلين
السيد جاد خليل

محامو السيد حسين حسن عنيسي:

السيد فينسان كورسيل-لابروس
السيد ياسر حسن
السيد فيليب لاروشيل

محامو السيد أسد حسن صبرا:

السيد دايفد يونغ
السيد غيناييل ميترو
السيد جفري روبرتس



الخلفية

1. سعى الادعاء إلى الحفاظ على سرية هوية الشهود PRH076 و PRH155 و PRH256 و PRH507 من خلال جعل غرفة الدرجة الأولى تطلب استخدام أسماء مستعارة، وتمويه أي معلومات من شأنها تحديد هوية الشهود في المستندات العامة، والحظر على أي شخص أن يكشف عن أي معلومات يعرفها أو يكتشفها من شأنها أن تحدّد هوية الشهود، وتخوير صور الشهود وأصواتهم عند بثها¹. ويرى الادعاء أن لهذه التدابير ما يبررها في ضوء الحالة الأمنية المتوترة في لبنان. وعلاوة على ذلك، فإنّ الكشف عن مشاركة هؤلاء الشهود في المحاكمة سيجعلهم وأقاربهم عرضة لمخاطر أمنية وسوف يؤثر على خصوصيتهم². ووردت هذه المخاوف بالتفصيل في مرفقين بطلب الادعاء³.
2. ردّ محامو السيد سليم جميل عياش بالقول إنهم لا يعارضون التدابير المطلوبة، ما دامت التمويهات في حدود حماية هوية الأفراد المعنيين كشهود في هذه المحاكمة⁴. وردّ محامو السيد حسن حبيب مرعي معتبرين أن تلك المخاوف ستبتدأ على نحو كافٍ بتمويه هوية الشاهدتين 155 و 507 من المستندات وبجعل الشهود يدلون بشهاداتهم بشأن أنشطتهم المهنية الحالية في جلسة مغلقة⁵. ولم يردّ محامو الدفاع عن المتهمين الآخرين.

المناقشة

3. حدّدت غرفة الدرجة الأولى المبادئ الناظمة لحماية الشهود في القرارين المؤرخين 26 شباط/فبراير و 2 تموز/يوليو 2014⁶. وهي تنطبق على هذا القرار. وعلى وجه الخصوص فإنّ غرفة الدرجة الأولى على علم بمتطلبات المحاكمة العلنية، على النحو المبين في المادة 136 من قواعد الإجراءات والإثبات للمحكمة إذ تنصّ على أن "تجري كل الإجراءات أمام غرفة... بصورة علنية، ما لم تقرّر الغرفة خلاف ذلك". لذا استمعت الغرفة إلى شهادة الشهود علانية. وستمنح غرفة الدرجة الأولى تدابير الحماية بعد أن تنظر في كلّ حالة على حدة، بناء على توافر أدلة مقنعة لكل طلب، وبعد أن تقتنع أنّ تدابير

¹ القضية رقم STL-11-01/T/TC، المدعي العام ضدّ عياش وبدر الدين ومرعي وعنيسي وصبرا، طلب الادعاء اتخاذ تدابير حماية لأربعة شهود، 4 أيلول/سبتمبر 2014.

² طلب الادعاء، الفقرتان 3 و 4.

³ طلب الادعاء، المرفق (ألف) علني؛ المرفق (باء) سري.

⁴ جواب جهة الدفاع عن عياش على طلب الادعاء اتخاذ تدابير حماية لأربعة شهود، 15 أيلول/سبتمبر 2014؛ الفقرة 2.

⁵ جواب جهة الدفاع عن مرعي على طلب الادعاء في 4 أيلول/سبتمبر للحصول على تدابير حماية للشهود الأربعة، 17 أيلول/سبتمبر 2014، الفقرات من 5 إلى 7.

⁶ قرار بشأن تدابير حماية للشهود ستة يدلون بشهاداتهم بموجب المادة 155 من قواعد الإجراءات والإثبات، 26 شباط/فبراير 2014، الفقرات من 4 إلى 6؛ قرار موحد بشأن طلبات الادعاء باتخاذ تدابير حماية لعشرة شهود، 2 تموز/يوليو 2014، الفقرات من 4 إلى 6.

الحماية المطلوبة لن تَمَسَّ حقَّ المتهمين الخمسة في محاكمة عادلة. وفي هذا الصدد، ترى غرفة الدرجة الأولى أنَّ مجردَ تمويه المستندات التي تحدّد هوية شاهد أو شاهدة في هذه المحاكمة سيكون كافياً لضمان حماية الشهود.

4. وترى غرفة الدرجة الأولى أن غالبية التدابير المطلوبة لها ما يبرّرها بسبب الحالة الأمنية العامة السائدة في لبنان، والظروف الشخصية لكل شاهد، على النحو المبين في مرفقات طلب الادعاء الذي يُرفقُ أيضاً إفادات الشهود ذات الصلة⁷. وعلى وجه الخصوص، وبسبب حوادث سابقة، يقطنُ الشاهدان 076 و 256 في منطقتين تجعلانهما وأسرتهما عرضة لمخاطر أمنية محتملة في حال الإعلان عن هويتهما. كذلك أعربَ الشاهد 256 عن مخاوف أمنية تتعلق بسلامته وسلامة عائلته. أعربَ الشاهد 155، المقيم خارج لبنان، عن مخاوف مشروعة بأن الكشف العلني عن هويته قد يعرض أمنه الشخصي للخطر. ويعمل الشاهد 507 خبيراً أمنياً ويسافر إلى لبنان. وبسبب طبيعة عمله، أعرب عن مخاوف بشأن أمنه الشخصي وقدرته على مواصلة العمل في حال الكشف العلني عن هويته، بما في ذلك عبر الإنترنت.

5. إن غرفة الدرجة الأولى مقتنعة بأن منح تدابير الحماية المطلوبة لن يَمَسَّ حقوقَ المتهمين الخمسة في محاكمة عادلة لأن هويات الشهود وإفاداتهم قد كُشفت لمحمي الدفاع. ولذا بإمكان محامي الدفاع الاضطلاع بالتحقيقات ذات الصلة والرد على قضية الادعاء على النحو الذي يروونه مناسباً. ومن ثم، تُعتبر تدابير الحماية للشهود 076 و 256 و 155 ملائمة ووافق عليها، مع مراعاة التحفظ الذي أشار إليه محامي السيد عيَّاش أعلاه.

6. وأما بالنسبة للشاهد 507 فإنَّ غرفة الدرجة الأولى غير مقتنعة بأن الأسباب التي دَفَعَ بها الادعاء حتى الآن تبرّر التدابير المطلوبة، وترى الغرفة أن تحوير صورة وجه الشاهد المذكور خلال الإدلاء بشهادته سيكون كافياً لتبديد مخاوفه⁸.

المنطوق

لهذه الأسباب، فإن غرفة الدرجة الأولى:

تمنحُ تدابير الحماية للشهود PRH076 و PRH155 و PRH256 و PRH507

فيما يتعلّق بالشهود PRH076 و PRH155 و PRH256،

تقرر أن

- تبقى هوية الشهود PRH076 و PRH155 و PRH256 سرية؛
- يُشار إلى الشهود PRH076 و PRH155 و PRH256 بأسمائهم المستعارة فقط في الجلسات العلنية والمستندات المنشورة؛
- تموّ المعلومات المتعلقة بالشهود PRH076 و PRH155 و PRH256 في المستندات العلنية التي تحدّد هوياتهم كشهود في المحاكمة؛

⁷ طلب الادعاء، المرفق (ألف)، علي.

⁸ يجب أن تبقى هوية الشاهد 507 سرية رغم ذلك إلى حين صدور قرار آخر أو إلى حين الإدلاء بشهادته.

- تُحوّر الصور والأصوات المبتوثة للشهود PRH076 و PRH155 و PRH256 على النحو الذي يُحَوَّل دون التعرف عليهم عندما يمثلون للإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة الخاصة؛
- لا يجوز لأي شخص، بما في ذلك الإعلاميون وأطراف ثالثة ممن يطلعون على هويات الشهود PRH076 و PRH155 و PRH256 ومشاركتهم في هذه الإجراءات أن يكشف عن معلومات تخضع للحماية بموجب هذه القرارات؛

فيما يتعلّق بالشاهد PRH507:

- يجب أن تبقى هوية الشاهد PRH507 سرية إلى حين صدور قرار آخر أو إلى حين الإدلاء بشهادته؛
- عندما يدلي الشاهد PRH507 بشهادته أمام المحكمة الخاصة، يجب أن تُحوّر صورته المبتوثة علناً وأن يتعذر التعرف عليه.

تؤكد مجدداً أنّ أي انتهاكٍ لهذا القرار عن علمٍ يمكن أن يؤدي إلى الملاحقة بموجب المادة 60 مكرر.

حرر باللغات الإنكليزية والعربية والفرنسية، والنسخة الإنكليزية هي النسخة ذات الحجية.

لايدسندام،

هولندا

18 أيلول/سبتمبر 2014

[موقع]

القاضي ديفيد ري، رئيساً

[موقع]

القاضية ميشلين بريدي

[موقع]

القاضية جانيت نوسورثي

